

جدوى الحراك السياسي في البرلمان المصري



التي عرفتها مصر منذ عقود طويلة والتخلف في مجال حقوق الإنسان، من أبرز العوامل التي تطاردها. تحد هذه العوامل من رغبة الدول المتقدمة في تطوير العلاقات معها، وتضع رؤساء وحكومات دول تنخرط معها في شبكة مصالح اقتصادية وعسكرية تحت ضغوط ومضايقات شعبية مضمّنة، يمكن أن تكون لها انعكاسات على شكل العلاقة مع القاهرة. على الحكومة أن تجعل ما جرى في الأيام الأولى للبرلمان بروفة يمكن أن تجني من ورائها مكاسب عديدة، إذا نجحت في تطويرها بما يتجاوز مجلس النواب، كي يصل الحراك إلى القوى والأحزاب السياسية ويتناسب مع رؤية مصر الناهضة.

طاولات كثيرة ويحول إلى محدد في رسم بعض التوجهات الغربية. لا تجب الاستهانة بما يجري داخل البرلمان، واختصاره في الجانب المسرحي، وهو اختصار مخل، حتى لو أراد من يقفون خلفه ذلك، فالسنوات الماضية فرضت القبول بما حملته المشهد العام من اختلالات، والآن يتحدث المسؤولون في مصر عن مرحلة استقرار وانطلاق، وهو أمر يصعب تحقيقه دون تبني إصلاحات سياسية جادة. تتخطى عملية الإصلاح فكرة الديكور السياسي التي يريدها البعض، فهي تلعب دورا مهما في تشكيل الوعي العالمي عن مصر، ومهما تطورت علاقاتها مع قوى كبرى يظل شبح عدم الانفتاح السياسي والتراجع عن قيم الديمقراطية

يصلح البرلمان بكل ما ينطوي عليه من موزاييك وتحفظات ليكون مقياسا لمدى الاستمرار والتوقف في الحراك. ففي الحالتين هناك ضريبة على الحكومة تحملها، فقطار الاستمرار من الصعوبة أن تكون له محطة معلومة، فالسقف سيتواصل في الارتفاع بما يتجاوز رغبة الحكومة. يؤدي التوقف إلى تداعيات سلبية، فلم يعد هذا الشأن يخص مصر وحدها، فالعيون الأميركية أو غيرها، تراقب التطورات عن كثب ولن تنترد في ممارسة ضغوط على بلد يطمح ليكون له مكان تحت شمس العالم، وتشابك المصالح بين الدول لن يعفي ملف الحريات وفروعها من المساءلة، فمن المرجح أن يكون هذا الملف مطروحا على

أجواء مناسبة للحراك داخله، مطبوعة تفقتر الجراءة والقدرة على الحساب، وهو ما يجعل شريحة كبيرة من المواطنين تقابل اجتهادهم بفتور وعدم اكتراث، لأنهم في نظرهم يعزفون مقطوعة موسيقية تحتوي على آلات متناثرة. لدى شريحة شعبية واسعة قناعات بان توليفة البرلمان تشكلت من مجموعة منتقاة، تشمل ألوانا وأطيافا مختلفة، علماء ورجال أعمال ونساء وشبابا وسياسيين ورياضيين وإعلاميين وأقباطا ونوبي احتياجات خاصة، أي تمثيل مدروس ضم فئات المجتمع. تشكل وعي هؤلاء وفق منظومة الحسب، وهو ما يجعل شريحة كبيرة من المواطنين تقابل اجتهادهم بفتور وعدم اكتراث، لأنهم في نظرهم يعزفون مقطوعة موسيقية تحتوي على آلات متناثرة. لدى شريحة شعبية واسعة قناعات بان توليفة البرلمان تشكلت من مجموعة منتقاة، تشمل ألوانا وأطيافا مختلفة، علماء ورجال أعمال ونساء وشبابا وسياسيين ورياضيين وإعلاميين وأقباطا ونوبي احتياجات خاصة، أي تمثيل مدروس ضم فئات المجتمع. تشكل وعي هؤلاء وفق منظومة الحسب، وهو ما يجعل شريحة كبيرة من المواطنين تقابل اجتهادهم بفتور وعدم اكتراث، لأنهم في نظرهم يعزفون مقطوعة موسيقية تحتوي على آلات متناثرة. لدى شريحة شعبية واسعة قناعات بان توليفة البرلمان تشكلت من مجموعة منتقاة، تشمل ألوانا وأطيافا مختلفة، علماء ورجال أعمال ونساء وشبابا وسياسيين ورياضيين وإعلاميين وأقباطا ونوبي احتياجات خاصة، أي تمثيل مدروس ضم فئات المجتمع.

تشكل وعي هؤلاء وفق منظومة مطبوعة تفقتر الجراءة والقدرة على الحساب، وهو ما يجعل شريحة كبيرة من المواطنين تقابل اجتهادهم بفتور وعدم اكتراث، لأنهم في نظرهم يعزفون مقطوعة موسيقية تحتوي على آلات متناثرة. لدى شريحة شعبية واسعة قناعات بان توليفة البرلمان تشكلت من مجموعة منتقاة، تشمل ألوانا وأطيافا مختلفة، علماء ورجال أعمال ونساء وشبابا وسياسيين ورياضيين وإعلاميين وأقباطا ونوبي احتياجات خاصة، أي تمثيل مدروس ضم فئات المجتمع. تشكل وعي هؤلاء وفق منظومة الحسب، وهو ما يجعل شريحة كبيرة من المواطنين تقابل اجتهادهم بفتور وعدم اكتراث، لأنهم في نظرهم يعزفون مقطوعة موسيقية تحتوي على آلات متناثرة. لدى شريحة شعبية واسعة قناعات بان توليفة البرلمان تشكلت من مجموعة منتقاة، تشمل ألوانا وأطيافا مختلفة، علماء ورجال أعمال ونساء وشبابا وسياسيين ورياضيين وإعلاميين وأقباطا ونوبي احتياجات خاصة، أي تمثيل مدروس ضم فئات المجتمع.

محمد أبو الفضل كاتب مصري

جذب المشهد السياسي داخل مجلس النواب المصري الجديد انتباه الكثير من المراقبين، الذين لم يعتادوا طوال السنوات الخمس الماضية رؤية رئيس الحكومة يقدم مجردة حساب لبرنامجها، ماذا تحقق، وماذا أخفق؟

بدا الموقف مثيرا أكثر عندما وقف وزراء تحت قبة البرلمان وهم يخوضون في قضايا كانت بعيدة عنه، ويجدون الردود فعل سلبية من النواب على الأداء العام، ويعترضون لانتقادات حادة يصعب أن يتخيلها من افتقروا الاستجابات ومطالبات الإحاطة لأي مسؤول من قبل، وحرموها من رؤية أحدهم ينصب عرقا أمام النواب.

بدأت تفاصيل ما يدور في البرلمان تخرج إلى الشارع عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لم يأخذها البعض جدية واعتبروها من واجبات الديكور السياسي أو محاولة لتحسين الصورة الذهنية عن مجلس النواب، وربما إشارة إلى الإيجاء بان هناك حراكا واعدا، ورسالة لمن يهمهم الأمر بان الأوضاع في مصر تتغير.

لا يزال حجم تفاعل الشارع دون المستوى، لأن قطاعا يرى في ما يجري مسرحية هندستها الحكومة، يستفيد منها نظام الحكم برحمته، فالطبيعي أن ينتقل الحراك من الشارع إلى البرلمان وليس العكس، ومن المفترض أن يتكون الثاني من أعضاء من الجنسين نتاج تصورات أحزاب وقوى سياسية وحضور فاعل بين الناس.

من احتلوا مقاعدهم في البرلمان وخرجوا من بين الناس بشكل طبيعي نسبتهم ضئيلة، مقارنة بمن تم اختيارهم عبر آليات وتقديرات سياسية معقدة، فيؤلا يمثلون نسبة كاسحة، عند مرحلة معينة تواجههم صعوبة في العمل السياسي داخل البرلمان.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تونس: انسداد سياسي وشرح دستوري وتوتر اجتماعي

الذي بات يتسم باحتقان شديد، عكسته حالة الغليان التي تعم مختلف محافظات البلاد التي شهدت مظاهرات واحتجاجات عنيفة أظهرت مدى الغضب الشعبي المتصاعد الناتج عن تواصل التهميش والإقصاء، وغياب مشاريع التنمية وارتفاع نسبة البطالة، إلى جانب التدهور الخطير للقدرة الشرائية للمواطن الذي أزهقته تكاليف الحياة.

وزادت وطأة جائحة كورونا، وخاصة منها الإجراءات التي فرضتها السلطات الرسمية، ومنها الحجر الصحي وحظر التجوال ومنع التنقل بين المدن، في ارتفاع حدة الغضب والاحتجاجات التي سعت السلطات الأمنية إلى محاولة الحد من اتساع رقعتها باستعمال الغاز المسيل للدموع، ولكن دون جدوى، حيث يُتوقع أن تتواصل هذه الاحتجاجات بشكل مختلف.

وتعزز هذه التقديرات الواقع الاقتصادي الذي يمر بإزمة خانقة هي الأسوأ في تاريخ تونس نتيجة فشل جميع المقاربات التي اعتمدها الحكومات السابقة، وهو ما ينطبق أيضا على حكومة المشيشي، في إيجاد الحلول المناسبة لبناء اقتصاد قادر على تجسيد تطلعات المواطن.

ودفعت هذه الأزمة التي تقر بها الحكومة، وأحزاب الحكم والمعارضة، وغالبية المنظمات الوطنية، خبراء الاقتصاد إلى دق ناقوس الخطر، والتحذير من تدهور هذه الأزمة نحو مازق اقتصادي سيكون أخطر من أزمة الإنفلاس التي مرت بها اليونان. وتلقي هذه الأزمات المتعددة بعناوينها المفزعة، بنقلها على مجمل المشهد العام في البلاد، الذي دخل في حالة تخبط وسط أجواء مُلتبسة، جعلت المناخ العام في البلاد مشحونا بالتوتر الشديد، الذي يندرز بالكثير من المفاجآت الخطيرة التي من شأنها الإبقاء على حالة الانسداد السياسي، وتعميق الشرخ الدستوري، إلى جانب شحن الوضع الاجتماعي بالمزيد من التوتر والغليان.

السياسية التي تعيشها البلاد، نتيجة هذا الصراع الواضح بين الرئاسات الثلاث (الرئاسة والحكومة والبرلمان)، وهو صراع بدأ يدفع نحو أزمة دستورية تصاف إلى الأزمة السياسية التي ستكون لها دون شك انعكاسات مباشرة على مجمل مسارات الأزمة المتحركة في البلاد.

وتتباين التقديرات حول التداعيات المرتقبة لهذه الأزمة الدستورية، لاسيما وأنها تراكمت مع تصريحات خطيرة في أعقابها صدرت عن قياديين في حركة النهضة الإسلامية ذهبوا فيها إلى حد التلويح بعزل الرئيس سعيد، بحجة تهديده لاستقرار البلاد بخطابه السياسي الذي يُوصف بالشعوي. وجاء هذا التلويح مباشرة بعد التصويت لصالح التحوير الوزاري المذكور بأغلبية كبيرة داخل البرلمان، وهي الأغلبية التي يبدو أنها شجعت للمطالبة بسحب الثقة من الغنوشي والمشيشي.

ولا تتوقف الأزمة في تونس عند المسارين السياسي والدستوري، وإنما تمتد إلى المسار الاجتماعي

المعطيات أن المسار السياسي قد وصل إلى حالة انسداد حاد، وسط انقسام مُتفاقم يُرجح أن يستفحل في قادم الأيام بسبب حسم رئيس الحكومة المشيشي خياراته باتجاه الارتقاء نهائيا في أحضان حركة النهضة الإسلامية برئاسة الغنوشي.

وبدا هذا الحسم واضحا خلال المفاوضات التي جرت تحت قبة البرلمان أثناء منح الثقة للوزراء الجدد الذين اقترحهم المشيشي في التعديل الحكومي الواسع المثير للجدل، حيث استطاع تمرير كافة الوزراء بالاستناد إلى التحالف الثلاثي بين حركة النهضة وحزب قلب تونس واتحالف الكرامة، وهو التحالف الذي يوصف بالحزام السياسي والبرلماني للحكومة.

وبدا واضحا أن هذا الحزام تحول إلى ما يشبه ربطة عنق تضغط بقوة على المشيشي الذي ذهب بعيدا في ابتعاده عن الرئيس سعيد، الذي كان قد انتقد بشدة التحوير الحكومي، ولوح بأنه لن يقبل باداء بعض الوزراء المقترحين اليمين الدستورية أمامه. بل إن ما حدث تحت قبة البرلمان، يكشف في واقع الأمر عن عمق الأزمة

القبليّة (العشائر) لتحكم العديد من المظاهر الاحتجاجية، تجلت بوضوح من خلال تعمد البعض إغلاق محطة لضخ النفط في جنوب البلاد على مراءى ومسمع الجميع، بل بتحريض وحماية من بعض الأطراف الحزبية، وخاصة منها حركة النهضة الإسلامية التي سعت إلى توظيف ذلك لخدمة أجنداتها على حساب المصلحة الوطنية العامة.

وبالتوازي، ساهم وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي بشكل أو بآخر في إيقاظ هذه النزعة التي باتت تهدد تماسك النسيج الاجتماعي، تحت قبة البرلمان في تصريحات صدمت الجميع وأثارت استياء واسعة ترددها في مختلف أرجاء البلاد، حيث عمد فيها إلى التفريق بين سكان المحافظة الواحدة، وتوافق ذلك مع تراجع في مكاسب المرأة ومكانتها ودورها، وانتشار ملحوظ للفكر التكفيري الغلامي الذي تسلل إلى المدارس الابتدائية. إلى جانب بروز نزعة انتهازية في النزاع مع الملفات الكبرى التي تشكل تحديات حقيقية أمام نهوض البلاد التي أنهكتها الصراعات الجانبية التي جعلت البرلمان يتحول إلى ما يُشبه حلبة صراع ديكة.

وفي تفصيل لهذه الأزمات التي جعلت تونس تستغيث، تُظهر كل

الصراع المفتوح على كل الواجهات الذي تعيش تونس على وقعه هذه الأيام، يفتح الباب أمام مرحلة جديدة في طياتها مُقدّمتا مُهدد للخلق معادلات سياسية بتوازنات حزبية مُغايرة لتطلعات المواطن العادي الذي خرج إلى الشارع للتعبير عن غضبه في مشهد أعاد إلى الأذهان الأجواء التي سادت البلاد يوم 17 ديسمبر من العام 2010.

ومنذ تكليف هشام المشيشي في منتصف شهر يوليو الماضي بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة إلياس الفخفاخ، دخل المشهد العام في البلاد في دائرة من الاضطراب والارتباك عمقت أزمة الحكم المتواصلة منذ العام 2011، وجعلتها تتفتح على أزمات أخرى مُتعددة تتجاوز البعد السياسي، لتشمل أيضا الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وبدأت هذه الأزمات تنفجر الواحدة تلو الأخرى في حراك مُتصاعد بعث برسائل مُتعددة، بعنوان سياسي ساخن، عكسها فنامي حدة الصراع بين الرؤساء الثلاثة (رئيس الدولة قيس سعيد، ورئيس الحكومة هشام المشيشي، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي)، الذي وصل إلى مستوى خطير بات يهدد بإزمة دستورية حادة. وتزداد تلك العناوين خطورة مع مؤشرات الإنهيار الاقتصادي، الذي ترافق مع انفجار اجتماعي متصاعد، عمقته تداعيات جائحة كورونا، وحالة الارتباك الناتجة عن الانقسام السياسي الذي تحول مع الوقت إلى اضطراب اجتماعي تم فيه استحضار العديد من القضايا التي كان يُعتقد أن الدولة الوطنية قد حسنتها خلال الستين عاما التي تلت استقلال البلاد.

وليس مبالغ في القول إن ما تشهده تونس اليوم يُشكل عملية ارتداد لا مثيل لها في تاريخ البلاد، حيث عادت النزعة

